ملحق رقم (١٢)

استمارة الاستبيان

البيانات والمعلومات التي تغطيها الإستبانة ستكون في غاية السرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

أولاً : البيـانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع إشارة (✓) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة

1/ العمر

☐ أقل من ٣٠ ☐ من ٣٠-٣٩ ☐ من ٤٠-٤٩ ☐ ٥٠ فأكثر

٢/ المؤهل العلمي

☐ ثانوي ☐ بكالوريوس ☐ بلوم عالي ☐ زمالة ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ رى اذكرها ☐

٣/ التخصص العلمي

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ خرى أذكرها ☐

٤/ الوظيفة

☐ مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مراجع ☐ محاسب ☐ أكاديمي ☐ أخرى أذ ☐

٥/ سنوات الخبرة

☐ أقل من ٥ ☐ من ٥-١٠ ☐ من ١١-٢٠ ☐ ٢٠ فأكثر

٦/ مجال النشاط

☐ صناعي ☐ تجاري ☐ خدمي ☐ أخرى أذكرها ☐

٧/ هل تخضع حسابات الشركة للمراجعة بواسطة مراجع قانوني

☐ نعم ☐ لا

ثانياً: أسئلة الدراسة:

الرجاء وضع علامة (✓) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

التسلسل	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	توافر هيكل أدارى ووصف وظيفي دقيق يحدد الواجبات والمسئوليات يُسهم في تطبيق رقابة داخلية فاعلة					
٢	تغيير مواقع الموظفين من وقت لأخر يقلل من حالات الغش والأخطاء					
٣	وجود تعليمات واضحة بشأن قيام كل موظف بالتوقيع على المستندات إثباتاً لما قام به من عمل يقلل من الغش والأخطاء					
٤	لمنع الغش والتلاعب لابد من وجود نظام يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا يدع فرصة لأي موظف للتصرف بشخصه إلا بعد الحصول على موافقة شخص أخر مسئول					
٥	إسناد كل أو مجموعة من مراحل العملية الواحدة لموظف واحد يزيد من احتمالات وقوع الغش والتزوير					
٦	توافر لائحة تحدد الدورة المستندية يقلل من وقوع الأخطاء والغش					
٧	تحديد من لهم سلطة التوقيع على الشيكات بأكثر من شخص وأن يكون احدهم من الدرجات الوظيفية العليا يقلل من احتمالات الغش والخطر					
٨	استخدام الحسابات الجارية في البنوك بدلا من الخزائن يقلل من احتمالات الغش					
٩	طلب كشف حساب دوري من البنوك وإعداد مذكرة تسوية حساب البنك واعتمادها من مسئول يقلل من احتمالات وقوع الأخطاء					
١٠	وجود مشرف ذو خبره عالية على العمليات المالية يضمن الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية ويقلل من احتمالات الخطأ والغش					
١١	توافر نظام محاسبي جيد التصميم وتحديد السجلات والمستندات وبأرقام متسلسلة يقلل من احتمالات الغش					
١٢	تطبيق اللوائح الخاصة بالرقابة الداخلية بطريقة منتظمة يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة					
١٣	تصميم وتنفيذ الدورة المستندية يكفل فرض الرقابة الداخلية على كافة الأعمال بشكل سليم					
١٤	القوائم المالية تستخدم بطريقة تكفل الرقابة على المفردات التحليلية والتفصيلية					
١٥	إثبات قيود اليومية من واقع مستندات معتمدة من مسئول بقسم الحسابات يسهم بدرجة معقولة في تطبيق النظام المحاسبي بدقة وعلى أسس علمية سليمة					
١٦	رفع المراجع الداخلي تقاريره للإدارة العليا بصورة منتظمة يساعد على الدقة في تطبيق النظام المحاسبي					
١٧	وجود رقابة داخلية على النظام المحاسبي المحوسب يساعد كثيراً في الدقة المحاسبية					
١٨	البرنامج المحاسبي المطبق بواسطة الحاسوب يجب أن يكون ملائم لطبيعة عمل الشركات					
١٩	إستخدام مجموعة دفترية يدوية إلى جانب الحاسوب يضمن سلامتها من الأخطاء					
٢٠	وجود نظام للرقابة الداخلية يتيح مراجعة الأحداث المالية اولاً بأول والتسجيل بالدفاتر يحقق الدقة المحاسبية					

٢١	وجود قوائم مالية وتقارير كافية تبرز أي انحرافات في الأرقام والعمليات التي تشملها يساهم في الارتقاء بالنظام المحاسبي بشركات التأمين					
٢٢	توافر الكفاءة لدى العاملين يساعد على التطبيق السليم للرقابة الداخلية					
٢٣	تغيير الواجبات الوظيفية من فترة لأخرى يساعد على زيادة كفاءة الأداء					
٢٤	الاهتمام بالجانب الإنساني للعاملين وإتباع نظام عادل للحوافز وغرس روح التعاون بينهم يسهم بدرجة معقولة في زيادة كفاءة الأداء الرقابي					
٢٥	وجود خطط لاختيار وتدريب وتنمية القوى العاملة يساعد على زيادة الكفاءة					
٢٦	توافر إدارة عليا كفئه يساعد على التخطيط والإشراف والرقابة					
٢٧	مشاركة المراجعين الداخليين لدورات تدريبية وبرامج تأهيلية لممارسة كافة أعمال المراجعة ينعكس بالإيجاب على كفاءة الأداء					
٢٨	توزيع المراجعين الداخليين على الشركات يجب أن يتم وفقاً لخبراتهم ومؤهلاتهم					
٢٩	إتباع نظام للتدريب المستمر للمراجعين الداخليين وعلى إختلاف درجاتهم يساعد في تطوير كفاءة الأداء وتحسين عمل المراجع الداخلي					
٣٠	تحديد اختصاصات كل قسم يسهم في رفع كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية					
٣١	إعداد سجل كامل لحفظ الملفات يؤدي إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية					
٣٢	تعزيز القيود المحاسبية بأدلة إثبات كافية واعتمادها من موظف مسئول يطور أداء العمل					
٣٣	وجود مراجع داخلي بقسم الحسابات يساعد على رفع كفاءة الأداء					
٣٤	تدخل الدولة في الرقابة لضمان إيصال رسالة التأمين لعامة المواطنين دون تضليل أو إيهام يؤدي إلى بطء الإجراءات والتأخير في دفع التعويضات					
٣٥	التأمين يقلل من مشكلات التضخم واستثمار الأموال بمعرفة شركات التأمين ويؤدى إلى دفع عجلة التنمية					
٣٦	يعتبر نظام الإشهار أو الإعلام الرقابي أكثر النظم حرية واقلها تدخلاً من قبل الدولة					
٣٧	ألزام الدولة شركات التأمين بنشر قوائمها المالية مما يجعل طالب التأمين على دراية بحقيقة المركز المالي وبإمكانية الحكم لها أو عليها					
٣٨	إلزام الدولة شركات التأمين بنشر قوائمها المالية يؤدي إلى التأخير في دفع التعويضات للعميل أو المستفيد					
٣٩	يعتبر تسديد التعويضات من أهم الخدمات التي تؤديها شركات التأمين أي أنها هدف أساسي لطالب التأمين فالسرعة في دفعها هو الاختيار الحقيقي لمصداقية شركات التأمين					
٤٠	الإفراط في سداد التعويضات يؤدي إلى إفلاس شركات التأمين وعجزها عن سداد التزاماتها وخروجها من سوق التأمين					
٤١	التقصير في سداد التعويضات يؤدى إلى انسحاب العملاء وخروج الشركة من السوق التأميني					
٤٢	عندما تكون المطالبة صحيحة ومكتملة المستندات فمن الأفضل سدادها فوراً واكتساب السمعة الإعلامية					
٤٣	من الأفضل لشركة التأمين والمستفيد من التأمين عدم اللجوء إلى النيابة في حالة عدم دفع الالتزامات					

٤٤	وجود نظام رقابة داخلية فاعل يزيد من ثقة العميل في شركات التأمين					
٤٥	تتغاضي الشركة عن بعض الشروط المانعة للسداد أو تتنازل عن بعض حقوقها للحفاظ على العلاقات الجيدة بين الشركة وعملائها					
٤٦	تدخل الدولة في مراجعة محفظة الاستثمار لشركات التأمين ضمان لجودة الاستثمارات والدخول في استثمارات مربحة					
٤٧	الأقساط المحصلة للتأمين نقداً يتم إيداعها بالبنك يومياً وبدون توانِي لضمان توافر السيولة النقدية للتعويضات بدون تأخير					
٤٨	تسجيل إيرادات التأمين النقدية باستخدام الأساس النقدي يُمَكّنْ من حصر الإيرادات واستثمارها					
٤٩	لإحكام الرقابة على إيرادات التأمين يقوم موظف آخر غير أمين الخزينة بعملية الإيداع للإيرادات المتحققة					
٥٠	يتحقق شخص أخر غير الذي قام بالإيداع من استلام حافظة الإيداع من البنوك					
٥١	للتوازن بين آجال الاستثمارات والتعويضات لابد من مطابقة الحسابات المدينة مع حسابات العملاء في شركة التأمين دورياً					
٥٢	الديون المعدومة يجب أن يتم اعتمادها بواسطة الإدارة العليا لشركات التأمين					
٥٣	للتوازن بين آجال عائد الاستثمارات المالية والتعويضات لا بد من إرسال كشوف شهرية للعملاء توضح حساباتهم ومطابقة أرصدة حساباتهم بصفة مستمرة					
٥٤	فرض الرقابة على إيرادات التأمين المستلمة يُمَكّنْ من حصر الأقساط المحصلة باعتبارها مصدراً رئيسياً للإيراد في شركات التأمين					
٥٥	نظام الرقابة الداخلية المحكم يقلل من فاقد الإقساط غير المسددة					
٥٦	لضبط حركة النقدية لابد من إجراء جرد دوري مفاجئ للنقدية بخزائن شركات التأمين					
٥٧	تحدد الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند الاستحقاق					
٥٨	وجود نظام محاسبي وإداري متكامل بشركات التأمين يكفل جودة المعلومات في الوقت المناسب وبالدقة الملائمة لضمان الدخول في بدائل الاستثمارات المتاحة					
٥٩	وجود اللوائح والإجراءات الداخلية لكل شركة من شركات التأمين يسهم بدرجة معقولة في مصداقية المعلومات وشفافيتها					
٦٠	واجبات المؤمن أن يكون على علم تام بالإجراءات ويتخذ التدابير التي تقلل من حجم الخسائر قبل الدخول في أي عقود وارتباطات					
٦١	سرعة الحصول على المعلومات عن التأمين في الوقت المناسب يؤدي إلى التقليل من أي تعطيل في العمليات الإنتاجية					
٦٢	البطء في الحصول على المعلومات التأمينية يؤدي إلى تقليل الاستثمارات المربحة ونقص رأس المال					
٦٣	ضرورة الاستعانة بالجهات العلمية وأصحاب الخبرة قبل الدخول في أي عقود أو التزامات					
٦٤	إعداد الدراسات التقنية اللازمة دافع رئيسي للدخول في استثمارات مربحة في شركات التأمين					
٦٥	عدم الإلمام بالمعلومات الكافية عن سوق التأمين قبل الدخول في العقود التأمينية يؤدى إلى نتائج سلبية تنعكس على عمليات التأمين واستثماراته					

٦٦	تقديم بيانات غير صحيحة أو لا تتوافر فيها الدقة يؤدي إلى الدخول في عقود تأمين غير مجزية					
٦٧	الجهل بعملية التأمين وعدم الإلمام بأهداف ومزايا التأمين يؤدي إلى تقليل الاستثمارات المربحة ونقص رأس المال					
٦٨	شركات إعادة التأمين في السودان غير كافية لتغطية مجالات التأمين كماً ونوعاً					
٦٩	تخضع عمليات إعادة التأمين لعوامل تقديرية فكلما ازدادت خطورة العملية أو احتمالات الخسارة قل المبلغ الذي تحتفظ به كل شركة لحسابها					
٧٠	وجود الرقابة على عمليات إعادة التأمين يوفر مزيداً من الحماية والضمان لشركات التأمين المباشر حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق					
٧١	تواجه شركات التأمين مشكلة توزيع الأنصبة توزيعاً ملائماً بين معيدي التأمين					
٧٢	إلزام معيدي التأمين بتقديم معلومات و بيانات عن نشاطهم وعن أعمالهم وحساباتهم يخلق نوعاً من التعاون بينهم وبين عملائهم					
٧٣	تحديد نسبة موحدة لكل الفروع لإسناد العمليات لشركات إعادة التأمين قد يلحق الضرر بشركة التأمين					
٧٤	التأكد من إعادة النسب المقررة لشركات إعادة التأمين يُسهل كثيراً في تحديد نصيب كل فرع من عمليات إعادة التأمين					
٧٥	إجراء دراسة وإصدار دليل عن وسطاء إعادة التأمين في شركات إعادة التأمين يُمكّن من الاستعانة بمن تتوافر فيهم الشروط المطلوبة					
٧٦	دراسة موقف التزامات معيدي التامين وفحص الضمانات المقدمة منهم والتأكد من كفايتها يُسهم في تحديد نصيب كل فرع من عمليات إعادة التأمين					
٧٧	مراجعة حسابات شركات إعادة التأمين وشركات التأمين المباشر يساعد في تحديد نصيب كل منهم في عمليات إعادة التأمين					